

Distr.: General
30 September 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٥٥ (٢٠١٤) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وطلب فيه إلى أن أقدم كل ٦٠ يوماً تقريراً عن حالة تنفيذ ولاية البعثة. ويعرض التقرير آخر ما استجد من تطورات منذ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، تاريخ تقريره السابق (S/2014/537)، وحتى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بما يشمل حالة تكوين القوات وإعادة تشكيل البعثة واستعراض ملاك موظفيها، على النحو المطلوب في الفقرتين ٨ و ٩ من القرار.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - واصلت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، بدعم من الشركاء الدوليين، جهود الوساطة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للتراع في جنوب السودان، غير أن ما أحرزه الطرفان حتى الآن من تقدم لا يكاد يُلمس. فقد واصل الطرفان أعمال القتال المتقطعة على أرض الميدان، مع ما يخلقه ذلك من عواقب وخيمة على السكان المدنيين، ومفاقمة للأزمة الإنسانية، والانتهاك المتكرر لاتفاق وقف الأعمال العدائية.

٣ - وبعد توقف دام ستة أسابيع، استؤنفت مفاوضات السلام في أديس أبابا في ٤ آب/أغسطس. ووفقاً لاتفاق ٩ أيار/مايو لتسوية الأزمة في جنوب السودان، أُجريت المفاوضات في شكل مناقشات منظمة في جلسة مائدة مستديرة متعددة الجهات المعنية. وانصرمت في ١٠ آب/أغسطس مهلة الستين يوماً التي حُدِّدت لإنهاء المفاوضات بشأن الترتيبات الانتقالية، دون التوصل إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية. ومع ذلك،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

101014 101014 14-61581 (A)



استمرت المحادثات، حيث أُنشئت ثلاث لجان يناقش المشاركون في إطارها الأمور المتعلقة بالأمن والإدارة وتصريف الشؤون الاقتصادية والمالية خلال فترة انتقالية. إلا أن المحادثات تعثرت مرة أخرى في ١٦ آب/أغسطس، عندما قررت الحكومة تعليق مشاركتها في المفاوضات إلى أن يوقع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على المصفوفة المتعلقة بتنفيذ وقف الأعمال العدائية. وطلبت الحكومة أيضا من فريق الوساطة أن يعيد النظر في صيغة اتخاذ القرارات المتعلقة بسير المحادثات، ولا سيما تعريف عبارة "توافق الآراء الكافي".

٤ - وفي ٢١ آب/أغسطس، وعقب إحاطة أدلى بها سيوم مسفين، رئيس المبعوثين الخاصين التابعين للهيئة الحكومية الدولية، حث مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الطرفين، في بيان له، على القيام فوراً بوضع حد للقتال والتعجيل بإنهاء المحادثات التي تتولى الهيئة الحكومية الدولية تسييرها. وكرر المجلس أيضاً تأكيد استعداده لفرض جزاءات متعددة الأطراف وذات أهداف محددة، إضافة إلى إجراءات عقابية أخرى، ضد أي طرف لا يفي بالتزاماته ويواصل تقويض المساعي الرامية إلى إيجاد حل تفاوضي للتراع.

٥ - ولما لم يُحرز تقدم في المحادثات، عُقد بأديس أبابا في ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية. وحضر مؤتمر القمة، الذي ترأسه هايليماريام دسالن، رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الهيئة الحكومية الدولية، جميع الدول الأعضاء في الهيئة، كما حضره سلفا كير، رئيس جنوب السودان، وزعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ريك ماشار. وكانت لمؤتمر القمة ثلاثة أهداف، أولها ضمان توقيع كلا الطرفين على صيغة منقحة من المصفوفة المتعلقة بتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية، وثانيها التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن مشاركة جميع الجهات المعنية في المفاوضات والخروج من المأزق المتعلق بطرائق اتخاذ القرارات خلال المحادثات؛ وثالثها أن يتفق الزعيمان على صيغة لتقاسم السلطة ضمن حكومة انتقالية.

٦ - ومما يؤسف له أن أياً من هذه الأهداف لم يتحقق. فقد وقع كبيراً المفاوضين التابعين للطرفين المتحاربين على بيان بعنوان "تجديد الالتزام باتفاق وقف الأعمال العدائية وطرائق تنفيذ الاتفاق"، ولكنهما لم يوقعا على المصفوفة المنقحة والإضافة الملحق بها. ولم يُتوصل إلى حل نهائي للخلاف حول مشاركة الجهات المعنية وطرائق اتخاذ القرارات في المحادثات، ولم يفلح الرئيس كير والسيد ماشار في التوصل إلى اتفاق بشأن صيغة لتقاسم السلطة. بيد أن رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية اعتمدوا بروتوكولا بشأن المبادئ المتفق عليها للترتيبات الانتقالية صوب حل الأزمة في جنوب السودان، ودعوا الجهات المعنية

إلى إبرام اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية في غضون ٤٥ يوما وتفعيل المبادئ التي ينص عليها البروتوكول.

٧ - ونص البروتوكول على تثبيت الرئيس كبير رئيساً للدولة والحكومة والقوات المسلحة لفترة مؤقتة مدتها ٣٠ شهرا، إضافة إلى تخويله صلاحية تعيين نائب للرئيس، وهو المنصب الذي يشغله حاليا جيمس واني إيغا. وأعطى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان صلاحية ترشيح رئيس للوزراء يتولى التنسيق في تنفيذ برنامج المرحلة الانتقالية. وينبغي لمن يُرشح للمنصب أن يحظى بموافقة الرئيس، وليس له أن يترشح لشغل أي منصب عام في الانتخابات الوطنية التي تُجرى في نهاية الفترة الانتقالية. ودعا رؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية أيضا الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى التوقيع على البروتوكول، مؤكداً أن كل من يعرقل عملية السلام يجب أن يُحمل مسؤولية ذلك ويُمنع من المشاركة في القادم من الترتيبات السياسية.

٨ - ورفض الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي البروتوكول، قائلا إن الوثيقة منحازة كثيرا إلى جهة الرئيس كبير والحكومة. وأنكر الجناح أيضا أن يكون قد وقع على مصفوفة التنفيذ، قائلا إن التوقيع على وثيقة تحديد الالتزام تعني فقط تحديد التأيد لاتفاق وقف الأعمال العدائية وليس لمصفوفة التنفيذ. ووجهت انتقادات للبروتوكول من المحتجزين السابقين وأطراف سياسية أخرى كذلك. وقال هؤلاء إن البروتوكول يتعارض مع وجهات نظرهم بشأن الترتيبات الانتقالية وحق القادة السياسيين المشاركين في المرحلة الانتقالية في الترشح للمناصب بعد ذلك. وبناء على ذلك، دعوا إلى العودة إلى المناقشات التي كانت جارية قبل انعقاد مؤتمر قمة ٢٥ آب/أغسطس. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أقرت الهيئة التشريعية الوطنية، في جلسة حضرها أعضاء مجلس الولايات والجمعية التشريعية الوطنية، بروتوكول ٢٥ آب/أغسطس الذي اقترحت الهيئة الحكومية الدولية، بوصفه وثيقة عمل، وجاء ذلك في خضم مخاوف أثارها المعارضة السياسية بشأن الترتيبات المقترحة لتقاسم السلطة.

٩ - وأدت الخلافات بشأن البروتوكول إلى انقسامات داخل منتدى قيادات الأحزاب السياسية. ففي ١٣ أيلول/سبتمبر، مُنع لام أكول وبعض أعضاء المنتدى الآخرين من ركوب طائرة متوجهة من جوبا إلى إثيوبيا التي انطلقت بها رسميا الدورة السادسة لمحادثات السلام في ٢٢ أيلول/سبتمبر.

١٠ - أثناء الاحتفالات بيوم الاستقلال في ٩ تموز/يوليه، أشار مسؤولون حكوميون إلى أن اعتماد النظام الاتحادي من شأنه أن يزيد من حدة التوتر والعنف في جوبا والاستوائية،

لأن الكثيرين من سكان الاستوائية يفضلون النظام الاتحادي. ومنذ تموز/يوليه، توارى الكلام عن النظام الاتحادي إلى حد كبير من المحافل العامة، رغم أن هذه المسألة لا تزال موضوعا حساسا، ولا سيما من حيث بسط السيطرة على الموارد الطبيعية.

١١ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، وقع الرئيس كير مرسوما بإنشاء منطقة البيبور الإدارية الكبرى، باعتبارها منطقة تتمتع بالحكم الذاتي ضمن ولاية جونقلي. وأعقب ذلك في ٣٠ تموز/يوليه تعيين ديفيد ياو - ياو في منصب رئيس السلطة الإدارية هناك. وأدى السيد ياو - ياو اليمين القانونية أمام الرئيس في ١٢ آب/أغسطس. وجاءت إقامة منطقة البيبور الإدارية الكبرى في إطار الأحكام المنصوص عليها في لاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في ولاية جونقلي المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، والمبرم بين الحكومة وفصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية/جيش الدفاع في جنوب السودان، الذي يتزعمه رئيس السلطة الإدارية. ويقوم السيد ياو - ياو حاليا بجولة في منطقة البيبور الإدارية الكبرى لتتصيب المفوضين المحليين، ولكنه لم يحصل حتى الآن على الميزانية اللازمة للعمل الإنمائي.

١٢ - وفي ١٢ آب/أغسطس، وافقت الجمعية التشريعية الوطنية، في جلسة حضرها ٢٠٢ من أصل ٣٣٢ برلمانيا و ٣٠ عضوا من أصل ٥٠ عضوا في مجلس الولايات، على ميزانية السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ وعلى قانون الاعتمادات للسنة نفسها. وتبلغ الميزانية حوالي ١١,٢ بليون جنيه من جنيها جنوب السودان. ولا يزال النفط يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات، حيث تتوقع الحكومة تمويل قرابة ٨٠ في المائة من الميزانية الإجمالية من إيرادات النفط. ويخصص ٨٥ في المائة من النفقات للمرتبات، وتكاليف التشغيل، والتحويلات الموجهة إلى الولايات. وضمن هذا المبلغ، يستأثر قطاع الأمن بنحو ٣٥ في المائة من الإنفاق.

١٣ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، أقرت الجمعية التشريعية الوطنية اقتراحا لفصل ٢٣ من أصل ٢٤ عضوا تغيّبوا عن حضور جلسات البرلمان ال ١٢ المتتالية السابقة دون أن يأذن لهم رئيس الجمعية التشريعية بذلك. ومن هؤلاء السيد ماسار ونائبه ألفريد لادو غور، وكذلك أربعة من المعتقلين السابقين المنتمين إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان.

١٤ - وفي تطور آخر، صادقت الجمعية التشريعية الوطنية في ٣ أيلول/سبتمبر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثالثاً - الحالة الأمنية

ألف - التطورات الأمنية

ولاية أعالي النيل

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طغت على الحالة الأمنية في ولاية أعالي النيل الأحداث التي وقعت في مقاطعات بانىكانغ، وناصر، ومابان. وحاول الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وعناصر مسلحة من شباب قبائل النوير السيطرة على ناصر، التي سقطت في يد الجيش الشعبي لتحرير السودان في ٤ أيار/مايو. وطوال شهر آب/أغسطس، أبلغت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بإطلاق نيران المدفعية والأسلحة الصغيرة في المناطق المحيطة بناصر، ولا سيما عبر نهر سوبا. وفي ٩ آب/أغسطس، شن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوماً على ناصر، صده الجيش الشعبي لتحرير السودان.

١٦ - وفي بونج، بمحافظة مابان، فرت مجموعة من الجندين النوير في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان من ثكناتهم يوم ٣ آب/أغسطس، واشتبكوا مع أفراد من ميليشيا محلية، هي قوة دفاع مابان، على بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب من بونج. وفي الفترة من ٣ إلى ٥ آب/أغسطس، استهدفت عناصر قوة دفاع مابان المدنيين النوير المقيمين في بونج، وقتلت خمسة من النوير العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. ووصلت القوة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة إلى بونج يوم ٦ آب/أغسطس لإخراج العاملين الإنسانيين غير الضروريين، وتأمين مهبط الطائرات وكذلك مجمع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي يؤوى فيه العاملون في المجال الإنساني. وساعد حضور البعثة على تحقيق استقرار الحالة الأمنية، الأمر الذي سمح بمواصلة تنفيذ الأنشطة الإنسانية إنقاذاً للأرواح البشرية، بما في ذلك إيصال الأغذية إلى ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ في أربعة مخيمات مجاورة. وجيء بأفراد من قوة دفاع مابان إلى مركز التدريب المهني إلى جانب القوات الإضافية من الجيش الشعبي لتحرير السودان التي أحضرت من بالوش. ونشرت قوة دفاع مابان أيضاً في ضواحي بونج. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المحلية من أجل الحد من التوترات العرقية، لا يزال الجنود النوير في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان وأفراد أسرهم حبيسي ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وقد نُقل ٤٥ مدنياً من قبائل النوير إلى مقاطعة لونغتشانك.

١٧ - وفي ١٦ آب/أغسطس، تلقت البعثة تقارير تفيد بأن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان يحشد صفوفه في مقاطعة بيغي، شمال ولاية جونقلي، استعداداً للتقدم شمالاً باتجاه ملكال، عاصمة ولاية أعالي النيل. وفي ٢١ آب/أغسطس، أفادت التقارير بأن قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان القادمة من بيغي، قصفت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من تل دوليب جنوب ملكال، في مقاطعة بانىكانغ. وأفادت التقارير بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان تمكن من صد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء هذه الحادثة. وخشية من انتشار العنف إلى ملكال، لجأ قرابة ٤٠٠ مدني إلى موقع الحماية التابع للبعثة، في حين فر آخرون إلى مدينة واو شلك المجاورة، وفيها عدد يقدر بنحو ٤٠.٠٠٠ من المشردين داخلياً. ولكن القتال لم يصل إلى ملكال. وعاود الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان محاولته الاستيلاء على تل دوليب في ١٩ أيلول/سبتمبر، ولكن الجيش الشعبي لتحرير السودان صده مرة أخرى. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر أفادت التقارير بأن قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان تتقدم من اتجاهات مختلفة نحو الرنك في ولاية أعالي النيل. وقد سيطرت على دقدق، وقيربانات، وأم دلوس، التي تبعد نحو ٧٠ كيلومتراً إلى الشرق من مدينة الرنك. ودفع هذا التطور نحو ٣٩ من العاملين في المنظمات الإنسانية للجوء إلى قاعدة البعثة. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، قام الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بقصف مدينة الرنك والمناطق المحيطة بها. وأدى ذلك إلى التماس نحو ٣٠٠ شخص الحماية على أبواب قاعدة البعثة في الرنك. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أبلغ الجيش الشعبي لتحرير السودان في الرنك البعثة بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان استعاد السيطرة على مناطق غونغبار، ودقدق، وقوزفامي.

ولاية الوحدة

١٨ - في ولاية الوحدة، لا يزال الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان منتشرين في مواقع متقاربة بمنطقة روبكونا، في حين ظلت عاصمة المقاطعة، بانتيو، تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ١٥ آب/أغسطس أبلغت البعثة عن إطلاق كثيف للنيران ولاحظت حدوث اشتباك لوقت قصير بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من حدود مدينة بانتيو/روبكونا، أسفر عن طرد الجناح المعارض الجيش الشعبي لتحرير السودان من مناطق في بلدة بانتيو. وتفيد التقارير

أن الطرفين تكبدا خسائر كبيرة في الأرواح. وقتل في الاشتباكات مفوض المقاطعة وقائد في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقامت البعثة بإخراج نحو ٣٥٠ مدنيا احتما. بمهبط الطائرات في روبكونا من أعمال القتال، ونقلتهم إلى مركز الحماية التابع للبعثة. وفي ١٨ آب/أغسطس، أصيب طفل في مركز الحماية التابع للبعثة بجروح نتيجة لإطلاق النار بالأسلحة الصغيرة من روبكونا التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأدى إطلاق النار أيضا إلى إلحاق أضرار بأجنحة الشركاء في مجال العمل الإنساني المقيمين في مجمع البعثة. وفي أعقاب القتال الذي دار في بانتيو في ١٥ آب/أغسطس، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بمنع دوريات البعثة والمشردين داخليا من دخول مدينة بانتيو، وأمر بأن تُغلق مؤقتا بوابة موقع الحماية التابع للبعثة. وأعيد فتح البوابة في ٢٦ آب/أغسطس بعد إجراء مناقشات عن المخاطر الأمنية المحتملة مع الزعماء المحليين والجماعات النسائية.

١٩ - وفي أخطر الحوادث التي وقعت، تحطمت طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة في ٢٦ آب/أغسطس على بعد حوالي ١٠ كيلومترات إلى الجنوب الغربي من روبكونا، أثناء رحلة جوية من واو إلى بانتيو. وتوفي في الحادث ثلاثة من أفراد الطاقم الأربع الروس. وخلص فريق التحقيق في مجال الطيران المدني، الذي ضم مسؤولين من هيئة الطيران المدني في جنوب السودان، ووحدة سلامة الطيران التابعة لبعثة الأمم المتحدة، ووكالة النقل الجوي الاتحادية الروسية، في استنتاجات أولية إلى ما يؤكد أن طائرة الهليكوبتر أسقطتها نيران معادية. وما زالت التحقيقات جارية تمشيا مع اتفاقية عام ١٩٤٤ بشأن الطيران المدني الدولي. وهذا الحادث هو واحد ضمن سلسلة من الحوادث الأخرى التي استهدفت فيها طائرات هليكوبتر تابعة للأمم المتحدة بأعمال عدائية، مما أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح وإلى عرقلة خطيرة للجهود التي تبذلها البعثة للاضطلاع بولايتها.

ولاية جونقلي

٢٠ - ظل الوضع هادئا في بور، عاصمة ولاية جونقلي، إلا أن الحالة الأمنية في مقاطعتي أيود ودوك ما زالت تبعث على القلق. وبينما لا تزال أيود تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، أكدت أفرقة آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وقوع العديد من الاشتباكات في المنطقة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، في الفترة بين ٢٢ و ٢٧ تموز/يوليه، وفي ١٥ آب/أغسطس. وأفادت الأفرقة التابعة للهيئة الحكومية الدولية عن حدوث خسائر فادحة في صفوف الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولاحظت أدلة على وقوع قتال شرس على مقربة من أيود.

وبالإضافة إلى ذلك، أفادت البعثة عن تحرك مئات من شباب قبيلة لoo - نوير من مقاطعة أورور إلى مقاطعة دوو، مما أدى إلى زيادة التوتر قبل عودتهم إلى أورور في أوائل آب/أغسطس. وأدت الشائعات التي حامت حول تحركات شباب قبيلة لoo - نوير إلى تشريد مدنيين من مقاطعة دوو، وحشد الشباب المحلي في مقاطعتي دوو وتويج الشرقية لحماية أهاليهم ضد شباب قبيلة لoo - نوير.

٢١ - لا تزال الحالة الأمنية هشة في ولاية البحيرات بسبب الاقتتال القبلي بين العشائر الفرعية لقبيلة الدينكا التي تعيش في مقاطعتي كويبيت ورمبيك الشمالية. وما زالت مقاطعتا رمبيك الوسطى ورمبيك الشرقية تعانيان من اشتباكات عبر الحدود مع عشائر الدينكا في ولاية وارب. واقتضت هذه الاشتباكات إيفاد دورية عسكرية تابعة للبعثة في ٦ آب/أغسطس للحيلولة دون وقوع مزيد من أعمال القتل الانتقامية بين القبائل. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، ازدادت التوترات في أعقاب نصب كمين وقتل خمسة أشخاص من قبيلة الدينكا أغار في مقاطعة كويبيت، وأفادت التقارير بأن ذلك كان على أيدي أشخاص من قبيلة الدينكا غوك.

٢٢ - وفي ولاية غرب الاستوائية، وقعت عدة صدامات بين رعاة من قبيلة الدينكا، وهم أصلاً من ولاية البحيرات، وبين المجتمعات المضيفة في مقاطعتي مفلو وموندرى الغربية، ووقعت أشد الصدامات في موندرى الغربية في ٢ آب/أغسطس. وأدت الصدامات إلى تشريد ما يقرب من ٣٠٠٠ من السكان المحليين الذين تركوا مزارعهم. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، ورد في التقارير أن صدامات قبلية اندلعت في ولاية وارب بين عشيرتي وون ثوك ووون أديل وهما من العشائر الفرعية للدينكا.

باء - الأبعاد الإقليمية للتراع

٢٣ - لا يزال جنود أوغنديون منتشرين في جوبا وبور دعماً للحكومة. ولا يزال عدد محدود من عناصر حركة العدل والمساواة موجودين في بانتيو وروبكونا، ولاية الوحدة، وتنتشر هذه العناصر في الغالب إلى جانب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وهناك عدد غير معروف من قوات حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال، وهم موجودون في بيذا وباريانغ، ولاية الوحدة.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٤ - ما زال القتال المستمر في ولايات جونقلي والوحدة وأعلي النيل، والتراعات القبلية في ولايات أخرى، يتسبب في تعطيل سبل العيش ويؤدي إلى التشرد. فقد فر أكثر من ١,٧ مليون شخص من ديارهم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ومن بين هؤلاء ما يقرب من ١,٣ مليون شخص مشردون داخل جنوب السودان. وحوالي ٩٦.٠٠٠ من المشردين داخليا هم حاليا داخل قواعد بعثة الأمم المتحدة ملتمسين الحماية. وفر ما يقرب من ٤٥٠.٠٠٠ شخص آخرين إلى بلدان مجاورة. وبحلول ١٨ أيلول/سبتمبر، كانت وكالات المعونة قد وصلت إلى ٣,١ ملايين شخص (٨٢ في المائة) من أصل الهدف المحدد بلوغه بحلول نهاية العام، وهو إيصال المساعدة إلى ٣,٨ ملايين شخص.

٢٥ - وبحلول نهاية آب/أغسطس، كان نحو ٣,٥ ملايين شخص في حالة من انعدام الأمن الغذائي وصلت إلى حد الأزمة وإلى حالة الطوارئ. ومعظم هؤلاء الأشخاص كانوا في ولايات جونقلي والوحدة وأعلي النيل المتضررة من النزاع، حيث ألحق العنف والتشرد خسائر كبيرة بسبل كسب الرزق وإمكانيات الوصول إلى الأسواق. والنساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، حيث إن ٥٧ في المائة من الأسر في مواقع الحماية من الأسر التي تعولها نساء. وتبين آخر التقارير أن عمليات تقديم المعونة على نطاق واسع في ولاية الوحدة، في شكل مساعدات غذائية ولوازم لكسب الرزق تُقدم للمشردين والأسر المعيشية الضعيفة الأخرى، أدت إلى تحسين الأمن الغذائي في بعض المقاطعات الأشد تضررا. ويعمل الفريق المعني بطرائق التصنيف المتكامل المراحل على الانتهاء من تحليل مستكمل لانعدام الأمن الغذائي في أيلول/سبتمبر، وهو التحليل الذي سيتيح حين اكتماله بيانات جديدة عن المستويات الحالية لانعدام الأمن الغذائي. وتبين المؤشرات الأولية أن الأمن الغذائي لم يتدهور ليصل إلى المستويات التي كانت متوقعة في العديد من المناطق الأكثر تضررا من النزاع، وذلك بفضل العمل المتواصل في تقديم المساعدات الغذائية والمعالجة التغذوية. وفي الوقت نفسه، من شأن جمع المحاصيل الجاري حاليا أن يساعد على تحقيق الاستقرار في معظم المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي حتى كانون الأول/ديسمبر. ولتوطيد الاستقرار أكثر، سيكون من المهم جدا تخزين إمدادات المعونة، واستئناف المبادلات التجارية، واستعادة سبل كسب الرزق خلال الموسم الجاف المتوقع أن يبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، من المرجح أن يستفحل انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٥ إذا استمر العنف.

٢٦ - ولا تزال مشكلة سوء التغذية خطيرة للغاية، ولا سيما في صفوف الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات. وتشهد بعض مخيمات المشردين داخليا ما يصل إلى ٤٠ حالة ولادة

في الأسبوع، ومع ذلك فإن المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية لا تزال ضعيفة أو معدومة. فقد أشارت الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتغذية التي أجريت في الفترة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه إلى أن معدل انتشار سوء التغذية الحاد والشامل يقدر بأكثر من ٣٠ في المائة في بعض المقاطعات في ولايتي جونقلي والوحدة. وفي آب/أغسطس، خلصت أبحاث سوء التغذية التي أجرتها وكالات المعونة في مقاطعة لونغتشانك في ولاية أعالي النيل إلى أن معدل سوء التغذية الحاد والشامل يقترب من ٥٠ في المائة. وتتوقع وكالات التغذية أن أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ طفل سيعانون من سوء التغذية الحاد الشديد أو المعتدل قبل نهاية العام، وسيكونون بحاجة إلى علاج. وهناك ما يصل إلى ٥٠ ٠٠٠ من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات قد يموتون قبل نهاية العام إذا لم تتوفر لهم إمكانية الحصول على العلاج المناسب لسوء التغذية الحاد الشديد.

٢٧ - وقد استقر تفشي وباء الكوليرا في جنوب السودان إلى حد كبير. فحتى ٧ أيلول/سبتمبر، أُبلغ عن ٦ ٠٦٥ حالة من حالات الإصابة بالكوليرا، بما في ذلك ١٣٩ من حالات الوفاة ذات الصلة بالمرض. وبينما أدت الجهود المتضافرة للشركاء في مجال الصحة والمرافق الصحية إلى الحد من انتشار الكوليرا في مواقع الحماية، فإن استمرار المخاطر الصحية الخطيرة التي تشكلها قلة النظافة والظروف غير الصحية يتجلى في ارتفاع عدد حالات الإسهال المائي الحاد، والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، والملاريا. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة والوكالات الإنسانية، لا تزال ظروف الصحة والمرافق الصحية في مواقع الحماية التابعة للبعثة مصدر قلق شديد.

٢٨ - وتسببت الأمطار الغزيرة أيضاً في وقوع أول فيضانات موسمية هذا العام. ومن ضمن المشردين داخليا البالغ عددهم ١,٣ مليون شخص، يوجد أكثر من مليون شخص في مناطق معرضة لخطر الفيضان. ويرجح أن يتعرض بعض الناس للتشرد مرة أخرى بسبب الفيضانات، أو أن يُضطروا إلى البقاء في مناطق ذات أوضاع صحية بالغة السوء إذا حالت الأعمال العدائية دون انتقالهم بحرية إلى أراض مرتفعة. وقد وقعت فيضانات بالفعل في مواقع حماية المدنيين المنخفضة في قواعد البعثة في بانتيو وبور وجوبا، حتى إن الناس هناك أمضوا أسابيع في مياه راكدة، مما أثر بشدة على الأوضاع المعيشية والصحية والنظافة الصحية في مواقع الحماية.

٢٩ - وظل وصول المساعدة الإنسانية يصطدم بأعمال القتال والعنف الذي يرتكبه كلا الجانبين ضد العاملين في مجال تقديم المعونة والمعدات والبنى الأساسية المخصصة لذلك. وظلت الأعمال العدائية المتواصلة وانعدام الأمن في عدة ولايات، لا سيما في ولايتي الوحدة

وأعالي النيل، تعطل أنشطة العمل الإنساني وتقيّد تحركات الجهات الفاعلة الإنسانية براً وجواً. وظل انعدام الأمن يعوق النقل النهري أيضاً، غير أن مراكب تمكنت للمرة الأولى منذ اندلاع النزاع من قطع المسافة من جوبا إلى ولاية أعالي النيل في فترة آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر.

٣٠ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، كانت خطة التصدي للأزمات لعام ٢٠١٤ قد حصلت على ٥٣,٥ في المائة من التمويل اللازم لها، وبذلك يظل هناك خصاص مقداره نحو ٨٣٧ مليون دولار لتلبية احتياجات الناس حتى نهاية العام. وخصصت لأوجه من الإنفاق نسبة ٧٨ في المائة تقريباً من تعهدات المانحين المعلنة في المؤتمر المعني بجنوب السودان المعقود في أوسلو في أيار/مايو. واستعداداً لموسم الجفاف الذي يحل في أواخر العام، تقوم وكالات المعونة حالياً باستعراض احتياجاتها من المشتريات والتخزين المسبق للإمدادات في أواخر عام ٢٠١٤ لتلبية الاحتياجات العاجلة في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥.

خامساً - تنفيذ مهام البعثة التي صدر بها تكليف وأعيد ترتيب أولوياتها

ألف - إعادة تنظيم البعثة

٣١ - تمشيا مع الولاية الجديدة التي حددها مجلس الأمن في قراره ٢١٥٥ (٢٠١٤)، واصلت البعثة إعادة تنظيم هيكلها وأنشطتها. ونظراً لزيادة الاحتياجات في مجالي الحماية والمساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد، أعادت البعثة نشر موظفيها ومواردها لتحسين قدرتها على حماية المدنيين في المناطق الأكثر تضرراً، وزيادة إعداد التقارير والتحقيقات بشأن حقوق الإنسان، وتهيئة الأوضاع التي تفضي إلى إيصال المساعدة الإنسانية، ودعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في رصد حالة وقف الأعمال العدائية.

باء - حماية المدنيين

٣٢ - على النحو المبين في استراتيجية البعثة المنقحة لحماية المدنيين، تواصل البعثة التركيز على نهج ثلاثي المستويات، يشمل توفير الحماية من خلال العمليات السياسية، وتوفير الحماية المادية، وتهيئة بيئة حمائية.

٣٣ - ففي إطار المستوى الأول، توفير الحماية من خلال العمليات السياسية، يواصل مسؤولو البعثة وغيرهم من مسؤولي الأمم المتحدة العمل بنشاط مع جميع الأطراف للتشديد على ضرورة التزامها باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

وضمان حماية المدنيين. وزاد مجلس الأمن من تعزيز هذا الخطاب السياسي خلال الزيارة التي قام بها إلى جنوب السودان في ١٢ و ١٣ آب/أغسطس.

٣٤ - ولا يزال الحفاظ لمواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة على طابعها المدني من الأولويات. ومع أن البعثة تتقيد بالقانون الدولي الإنساني في تحديد من هم المدنيون (أي الأشخاص الذين لا يشاركون بصورة فعلية في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم وخلعوا زيهم العسكري، وأولئك الذين أصبحوا عاجزين عن القتال بسبب المرض أو الإصابة أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر)، لا يزال كل طرف من طرفي النزاع يدعي أن البعثة تدعم الطرف الآخر.

٣٥ - وواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الإنسانية تنفيذ تدابير إدارة النزاع وتخفيف حدة آثاره، بسبل منها إشراك المشردين داخليا في مواقع الحماية والمجتمعات المحيطة بها. وساعدت البعثة وشركاؤها، من خلال جهودها هذه في إشراك المشردين، في الحفاظ على الاستقرار داخل مواقع الحماية وحولها وتجنب أي تصعيد ممكن للتوترات الطائفية. ففي موقع الحماية التابع للبعثة في ملكال بولاية أعالي النيل، على سبيل المثال، ساعدت البعثة على تيسير إنشاء لجنة مجلس السلام والأمن التي كان لها دور فاعل في إدارة النزاع الداخلي وتسوية المنازعات بين المشردين داخليا والجهات الفاعلة الإنسانية والمساعدة في نقل المشردين إلى الموقع الجديد. وفي ولاية الوحدة، قدمت البعثة الدعم للجنة مركزية عليا مشاهمة في جهودها الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن الناجم عن أنشطة العصابات والنزاعات الداخلية في موقع الحماية في بانتيو. وتعمل البعثة بانتظام مع هذه الهيئة، حيث تقوم بتيسير أنشطتها وبإيصال الرسائل بشأن مشاركة المرأة في لجان المخيمات.

٣٦ - وفي إطار المستوى الثاني لاستراتيجية الحماية، توفير الحماية من العنف المادي، واصلت البعثة توفير الحماية المادية لمدنيين يقدر عددهم بنحو ٩٦ ٠٠٠ شخص لجأوا إلى عشرة من مواقعها. وتوجد أكبر المواقع في بانتيو بولاية الوحدة، حيث يتم إيواء ما يقرب من ٤٧ ٠٠٠ شخص، وجوبا حيث يتم إيواء ٢٨ ٠٠٠ شخص، وملكال حيث يتم إيواء ١٧ ٠٠٠ شخص. وواصلت البعثة العمل بصورة وثيقة مع الجهات الفاعلة الإنسانية لضمان توفير المساعدة للمشردين داخل هذه المواقع.

٣٧ - وفي إطار جهد مستمر لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما يتصل به من قرارات تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، واستجابة أيضا لمطالب منظمات المجتمع المدني النسائية في جنوب السودان، استمرت أعمال المناصرة بحقوق المرأة في جميع مواقع الحماية التابعة للبعثة، مع التشديد على الضرورة الحاسمة لمشاركة المرأة وتمثيلها بصورة كاملة في جميع

أنشطة منع النزاعات وبناء السلام من أجل تعزيز حمايتهم، وضمان عملية سلام عادلة ومستدامة.

٣٨ - واستمرت أعمال تقديم خدمات التوعية والتحسيس والاختبار والمشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للمشردين داخليا في مواقع الحماية التابعة للبعثة في بانتيو وبور وجوبا وملكال، وكذلك في مخيم المشردين داخليا في مينغكامان في ولاية البحيرات.

٣٩ - وبحلول ١٨ أيلول/سبتمبر، كان قد سُجل ٢١٥ حادثا أمنيا في مواقع الحماية التابعة للبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الاعتداء والاعتصاب ومحاولة القتل والسرقة وتهريب المشروبات الكحولية وحياسة المخدرات والسكر العلي أو الإخلال بالنظام العام، ولا تزال هذه الحوادث تمثل مشاكل داخل مواقع الحماية. وفي محاولة لتعزيز الأمن، فُتحت مراكز احتجاز داخل مواقع الحماية في جوبا وبور وبانتيو وملكال لعزل الأشخاص المسؤولين عن الحوادث الأمنية إلى حين إحالتهم إلى الآليات الأهلية للتخفيف من حدة المنازعات وتسويتها، أو لطردهم من مواقع الحماية في حالات العود، والإحالة إلى السلطات الوطنية للضالعين في حوادث من شأنها أن تشكل جرائم خطيرة لإجراء التحقيقات وتحريك المتابعات القضائية. ولتيسير الإجراء الأخير، اتفقت البعثة في ٢٨ تموز/يوليه مع وزير العدل على ضرورة إبرام مذكرة تفاهم بين البعثة والحكومة لإحالة القضايا والمشتبه فيهم إلى السلطات الوطنية. وتجري حاليا مناقشة محتوى هذا الصك القانوني وشكله.

٤٠ - ولمساعدة البعثة في التصدي للحوادث الأمنية داخل مواقع الحماية، نشرت إدارة عمليات حفظ السلام، في أواخر تموز/يوليه، فريقا من الخبراء لاستعراض حجم المشكلة، وتقديم توصيات بشأن السبل الكفيلة بتحسين الظروف الأمنية للمشردين داخليا، ولجميع الموظفين العاملين داخل مواقع الحماية. وبحث الفريق إمكانية استخدام مرافق الاحتجاز، وعملية تقييم المخاطر التي يشكلها الأفراد المسؤولون عن الحوادث، وإمكانية تسليم الأشخاص إلى السلطات الوطنية. ويجري حاليا مناقشة التوصيات الواردة في التقرير.

٤١ - وبالإضافة إلى الآليات غير الرسمية التي تقودها المجتمعات المحلية من أجل التخفيف من حدة المنازعات وتسويتها، أثبتت الدوريات التي تقوم بها البعثة داخل مواقع الحماية واستخدام مرافق الاحتجاز جدواهما في الحفاظ على السلامة والأمن. وقامت شرطة البعثة والوكالات الإنسانية بتقديم التدريب في مجال منع الجريمة لجماعات الرصد المجتمعية في مواقع الحماية، مع التشديد على أهمية البعد الجنساني والقيادة النسائية.

٤٢ - وفي الوقت نفسه، توسع البعثة نطاق عملها من أجل توفير الحماية المادية للمدنيين خارج مباني البعثة، مع التركيز أكثر على الدوريات المتكاملة والبعثات الميدانية المشتركة من

أجل تقييم مواطن الخطر والضعف وزيادة تحديد خريطة انتشارها. وأجرت البعثة ما يتراوح في المتوسط بين ٨٥ و ٩٠ دورية قصيرة المدة، وبين ١٢ و ١٥ دورية متكاملة في اليوم، بما في ذلك الدوريات الليلية، في بور وملكال وبانتيو وجوبا. وتم تنظيم دوريات محددة من أجل تعزيز الحماية من العنف الجنسي والجسدي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالتزاعات، مع مراعاة التقارير الواردة عن حالات استهداف النساء والفتيات اللواتي يتركن مواقع الحماية بالبعثة لجمع الحطب أو التوجه إلى أماكن التسوق.

٤٣ - وعلاوة على ذلك، تقدم دوريات البعثة المتكاملة المعلومات لآلية الإنذار المبكر بالتزاعات والاستجابة لها التي تشمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وتشمل أنشطة الاستجابة المبكرة تحسين الإلمام بالظروف المحيطة من خلال الدوريات العسكرية الوقائية، وعمليات نشر فريق التقييم المتكامل، وغير ذلك من نُهج منع نشوب النزاعات.

٤٤ - ويتعلق المستوى الثالث من استراتيجية البعثة في مجال الحماية، على وجه الخصوص، بتهيئة بيئة آمنة من أجل العودة الآمنة والطوعية في نهاية المطاف للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وفي هذا الصدد، واصلت البعثة التباحث مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين بشأن السبل الكفيلة بتقديم الدعم لمشروع تجربي يستهدف تهيئة بيئة آمنة من شأنها أن تمكن المشردين داخليا المقيمين في مواقع الحماية من العودة إلى مناطق محددة في جوبا. كما أنشأت الشرطة الوطنية لجنوب السودان مركز شرطة للنداء في حالات الطوارئ في جوبا. بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستقوم البعثة بالتنسيق مع الشرطة الوطنية على مستوى العمليات بهدف تعزيز بيئة تتوفر فيها الحماية، في إطار الامتثال التام لسياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان التي تنتهجها الأمم المتحدة. وقد أنشئ فريق عامل معني بالعودة وإعادة الإدماج على نطاق الأمم المتحدة يضمن الاتساق والتكامل بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، ويضع استراتيجيات مشتركة.

٤٥ - وعززت البعثة أنشطتها في مجال توعية الجمهور من خلال بث رسائل تركز على زيادة فهم الجمهور للأنشطة التي تقوم بها البعثة. بموجب الولاية المنوطة بها وفق ترتيب جديد لأولوياتها. فقد اضطلعت محطة "مرايا" الإذاعية التابعة للأمم المتحدة، على وجه خاص، بدور بالغ الأهمية في عدد من الأمور منها بث المعلومات عن أنشطة البعثة، وتهيئة منتدى لمناقشة قضايا التخفيف من حدة النزاعات وحلها.

٤٦ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عملياتها خلال موسم الأمطار في المناطق المتأثرة بالنزاع. وتمكنت الدائرة من ضم ما مساحته ٩٨٧ ٢٠١ مترا مربعا إلى الأراضي المأمونة، ودمرت ٨٨٨ من الأجهزة الخطرة، بالإضافة إلى ٦٠ لغما أرضيا، و ٢٨ ٧٧٣ قطعة

من ذخائر الأسلحة الصغيرة؛ وقدمت التوعية بالمخاطر إلى ٣٦٠ ١٨ مدنيا. وتخلصت الدائرة من مخلفات الحرب من المتفجرات في قواعد البعثة ومهابط الطائرات الواقعة في مناطق التزايدات، بما في ذلك ناصر وبانتيو، ودمرتها في ظروف مأمونة، ومسحت المباني، من قبيل المدارس والكنائس والأماكن العامة الأخرى، وصرحت باستخدامها.

جيم - الرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان

٤٧ - ظلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتلقى بلاغات عن أعمال القتل والجرح التي يتعرض لها المدنيون على يد أطراف النزاع والجماعات المسلحة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة إجراء التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي زُعم أنها ارتُكبت في وقت سابق من هذا العام. وتشمل هذه الادعاءات قتل المدنيين وارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاع من قبل القوات الحكومية والقوات الموالية لها في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٤، في مناطق من قبيل مقاطعة لير في ولاية الوحدة. ولا تزال التحريات جارية بعدة طرق منها القيام بزيارات ميدانية إلى المناطق المتضررة. وواصلت البعثة تحقيقاتها في الانتهاكات المرتبطة بالمهجرات التي شنت على بانتيو وروكونا بولاية الوحدة في ١٥ نيسان/أبريل، والهجوم الذي نُفذ في ١٧ نيسان/أبريل على مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة في بور بولاية جونقلي، والادعاء المتعلق بإطلاق الشرطة الوطنية النار على اثنين من المشردين داخليا في بور في ٣٠ نيسان/أبريل، مما أسفر عن مقتل أحدهما وإصابة الآخر. ويجري حاليا إعداد تقرير عام عن الحوادث التي وقعت في ١٥ و ١٧ نيسان/أبريل.

٤٨ - وظلت البلاغات ترد أيضا عن حوادث العنف الجنسي المرتبط بالتزايدات في سياق الأعمال العدائية الواسعة النطاق والصدمات الطائفية المتكررة. فعلى سبيل المثال، ورد في التقارير أن مقتل سلطان تشوي - تشوك بايام، بمقاطعة رمبيك الشرقية في ولاية البحيرات، في ٥ آب/أغسطس، أدى إلى سلسلة من الأحداث منها حالات من الاغتصاب الجماعي والتدمير الواسع النطاق والمهجرات الانتقامية الضارية. وتؤكد بالفعل وقوع ما لا يقل عن ثماني حالات اغتصاب، منها حالتان كانت فيهما الضحية من القاصرين، في الفترة ما بين ٦ و ٨ آب/أغسطس تقريبا. ولقيت إحدى هاتين الضحيتين حتفها نتيجة ما تعرضت له. وتم الإبلاغ أيضا عن وقوع أعداد كبيرة من أشكال العنف الأخرى القائمة على نوع الجنس، بما في ذلك العنف المتزلي والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي والجنس مقابل الغذاء والماء والاستغلال والاعتداء الجنسيين وحالات الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض في مواقع الحماية، وتزويج الأطفال.

٤٩ - وظلت البعثة تتلقى بلاغات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن، ولا سيما الاحتجاز التعسفي للمدنيين، مع ما يرتبط بذلك من إساءة المعاملة في حالات كثيرة. وأثارت هذه البلاغات قلقاً خاصاً بشأن الحالة في جوبا وبانتيو وبور. ومن الحالات التي كانت مصدراً للقلق الشديد الادعاء بوقوع احتجاز تعسفي لسبع نساء منذ ٢٢ تموز/يوليه من قبل أفراد الشرطة الوطنية في بانتيو، للاشتباه فيما قيل إنه ممارستهن البغاء والتجسس لصالح الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومُنعت البعثة مراراً من الدخول إلى مرفق الاحتجاز التابع للشرطة لاستطلاع حقيقة هذا الادعاء، الأمر الذي يثير شواغل كبيرة بشأن احتمالات سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي. وأبلغت البعثة في وقت لاحق بإطلاق سراح جميع النساء أو هروبهن، إلا أن استمرار منعها من دخول المرافق المعنية حال دون التحقق من صحة هذا الكلام.

٥٠ - ولوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدهور حاد في حالة احترام حرية التعبير والتجمع، حيث وقعت أحداث من قبيل احتجاز الصحفيين ومصادرة الصحف وفرض الرقابة على البرامج الإخبارية السياسية وإغلاق المحطات الإذاعية. وأغلقت الحكومة إذاعة باكيثا، التي تبث من جوبا، بصورة مؤقتة في ١٦ آب/أغسطس. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أبلغ مكتب الرئيس العاملين في وسائط الإعلام بأن الرئيس وقع على مشاريع القوانين الثلاثة بشأن وسائط الإعلام، وهي مشاريع قوانين تنظم الحق في الحصول على المعلومات، وهيئة الإذاعة والتلفزيون، وجهاز وسائط الإعلام. ولم تنشر مشاريع القوانين هذه بعد. وفي تطور آخر مثير للقلق، أصيب رئيس تحالف المجتمع المدني في جنوب السودان بالنيابة بجروح من جراء إطلاق رجل مسلح مجهول الهوية النار عليه في جوبا في ١ آب/أغسطس، قبل يومين من الموعد الذي كان مقرراً ليتوجه إلى أديس أبابا لقيادة منظمات المجتمع المدني في مفاوضات السلام.

٥١ - ولم يشهد احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل أي تحسن، حيث ظلت التقارير ترد من جميع أنحاء البلد عن الاحتجاز المطول والتعسفي، بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة. وكانت ظروف الاحتجاز دون مستوى المعايير الدولية، إذ تتكلم التقارير عن استمرار الاكتظاظ واحتجاز الأحداث مع البالغين. وأظهر الرصد الذي تقوم به البعثة أن غياب القضاة والمدعين العامين في ولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة، يساهم في أوجه القصور التي تعترى إقامة العدل عموماً في البلد. ولا يزال فرض تدابير أمنية مشددة في ظل العنف بين العشائر عاملاً آخر يفرض على حالات الاحتجاز، خصوصاً في ولاية

البحيرات، حيث تعرض بعض زعماء القبائل التقليديين للاحتجاز مكان شبان من قبائلهم يُشتبه في ارتكابهم مخالفات.

٥٢ - وما زالت المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات المرتكبة منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، من دواعي القلق الرئيسية، إذ لم يُحرز في هذا الصدد سوى تقدم ضئيل. وفي أعقاب إنشاء اللجنة الرئاسية المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير، تأكد لدى البعثة أن مسؤولاً واحداً فقط من إحدى الولايات المعنية قام بإصدار بيان. وأعلن السيد ماسار، من جانبه، أن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أجرى تحقيقاً في الحوادث التي وقعت في ١٥ نيسان/أبريل في باتيو، وأن ١٠ أشخاص أُلقيت عليهم اللائمة فيما وقع. ولم تتمكن البعثة من التحقق مما إذا كانت قد اتخذت أي إجراءات ضد هؤلاء.

٥٣ - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي للزيارات الميدانية التي تقوم بها لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان التي تقوم بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت منذ اندلاع النزاع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥٤ - وبينما تركز البعثة على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ عنها، واصلت أيضاً اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الانتهاكات حيثما كان ذلك ممكناً، بما في ذلك عن طريق القيام بالتوعية بحقوق الإنسان مع الشركاء من غير الدول في جميع أنحاء جنوب السودان. وفي إطار أعمال التوعية هذه، نُظمت دورات تدريبية للصحفيين، والمجموعات النسائية، والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني، والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المستشفيات، والعائدين من النازحين، وطلاب المدارس الابتدائية والثانوية، تكمّلها برامج حوارية عن حقوق الإنسان تُبث من المحطات الإذاعية المحلية. وشاركت البعثة أيضاً في أنشطة التوعية بحقوق الإنسان في أوساط المشردين داخل مواقع حماية المدنيين التابعة لها، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية وقادة المجتمعات المحلية. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٥٥ (٢٠١٤)، تم التركيز على حق المرأة في المشاركة والتمثيل الكاملين في اتخاذ القرارات والأنشطة المتصلة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها وحماية المدنيين.

٥٥ - ولا يزال الأطفال يتحملون القسط الأوفر من تبعات العنف، إذ يعانون من الضيق النفسي ويُحرمون من الخدمات، ومن التعليم على وجه الخصوص. فقد أُبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن ٦٠ حادثاً من حوادث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، تضرر منها ٩٤٢ ٤ طفلاً (٣٣٥ من الذكور، و ٦٠٦ من الإناث، وواحد غير معروف الجنس)، ومن بين هذه الحوادث تم التحقق من ٣٨ حادثاً، شملت ما مجموعه ٨٧٢ ٢ طفلاً

(١٧٣٣ من الذكور و ١١٣٩ من الإناث). وقُدمت خدمات حماية الأطفال إلى ما مجموعه ٤٧٦ ٨٩ طفلاً ممن تضرروا بالتزاعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منهم ٤٧ في المائة من الإناث. وُجِّعَ شمل ما مجموعه ٣٨٧ طفلاً مع أسرهم، من أصل ١١٠ ٥ أطفال مسجلين بصفته غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم. وبالنظر إلى البعد دون الإقليمي للأزمة، تقوم الجهات الفاعلة المعنية بالحماية أيضاً بتكثيف جهودها لتحسين أعمال التعقب عبر الحدود.

٥٦ - وفي أعقاب تحديد الحكومة التزامها في حزيران/يونيه بتنفيذ خطة العمل المنقحة المشتركة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والأمم المتحدة لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، قدمت الأمم المتحدة الدعم للجيش الشعبي لتحرير السودان والوزارات الحكومية المعنية لوضع خطة عمل من أجل تفعيل اتفاق تجديد الالتزام. و ٢٦ آب/أغسطس أيد وزير الدفاع وشؤون قدماء المحاربين هذه الخطة. وفي ١٨ تموز/يوليه، سلمت الأمم المتحدة لمكتب الرئيس قائمة بأسماء ٣٣ مدرسة أُبلغ عن أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يستخدمها لأغراض عسكرية، وأُرفقت القائمة بطلب يلح على إخلاء تلك المدارس من الوجود العسكري. وقد تم إخلاء ثماني مدارس لاحقاً في تموز/يوليه. وعلى الرغم من هذا التقدم، كانت ١٢٤ مدرسة، في ١٠ أيلول/سبتمبر، لا تزال تُستخدم لأغراض عسكرية. ووردت تقارير عن تجنيد الأطفال على نطاق واسع من جانب جميع أطراف النزاع، على الرغم من التطمينات المقدمة من القوات الحكومية وقوات المعارضة ألا يحدث ذلك.

دال - هيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٥٧ - واصلت البعثة تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتأثرين بالأزمة. واستُخدمت أصول البعثة ووظف أفرادها لدعم الوكالات الإنسانية في إيصال المساعدات الإنسانية بأمان، ودعم إعادة توطين المشردين داخلياً، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية. وتوفر البعثة الحماية بالقوة لإيصال المساعدات الإنسانية من خلال النقل النهري وطائرات العمل الإنساني في مهام بطائرات الرئيسة، ولا سيما في بانتيو (ولاية الوحدة) وملكال (ولاية أعالي النيل). وشجع عنصر البعثة العسكري، بالتعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إقامة علاقات تواصل مع الجهات الفاعلة الإنسانية وتنسيق أنشطته معها.

٥٨ - وردا على القتال الذي نشب في بونج بمقاطعة مابان، ولاية أعالي النيل، بين قوات دفاع مابان وجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الفارين من الخدمة والمنتقلين إلى قبائل

النویر، قام أفراد البعثة العسكريون بتأمين مهبط الطائرات في بونج للرحلات الجوية لنقل موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ونفذوا دوريات في بلدة بونج. وواصلت قوات البعثة توفير الحماية من أجل تيسير عملية الإغاثة الجارية في البلدة وفي مخيمات اللاجئين القريبة من هناك.

٥٩ - ولمعالجة تردّي الظروف الصحية وظروف الصرف الصحي في مواقع البعثة منذ حلول موسم الأمطار، واصلت البعثة والجهات العاملة في المجال الإنساني تيسير نقل المشردين داخليا من مواقع الحماية الحالية إلى مواقع شُيّدت حديثا. وتزامناً مع ذلك، تواصلت البعثة العمل على تحسين شبكات تصريف المياه وغيرها من البنى الأساسية في قواعد البعثة في جوبا وملكال. وبحلول ٢٤ أيلول/سبتمبر، كان ١٣ ٦٤٠ شخصا قد نُقلوا إلى مناطق ذات ظروف محسّنة في موقع ملكال، ومن المقرر نقل العدد المتبقي البالغ ٢٠٠ ٤ شخص لدى اكتمال أشغال التحسين الأخرى الجارية في الموقع. وفي جوبا، نُقل حتى ٢٤ أيلول/سبتمبر ما عدده ٩ ٩٢٠ شخصا إلى الموقع الجديد، وبذلك بقي حوالي ١٠٠ ٤ شخص لا يزال يتعين نقلهم.

٦٠ - وأسهمت البعثة وشركاؤها العاملون في المجال الإنساني بكثير من الموارد في تشييد مواقع الحماية وصيانتها. فقد تجاوزت استثمارات البعثة في تشييد المواقع ودعمها وحمايتها ٥٠ مليون دولار منذ نشوب النزاع. ونظرا لتحميل موارد البعثة ما يفوق طاقتها بكثير، وعدم تجاوز نسبة تمويل خطة التصدي للأزمات لعام ٢٠١٤ حوالي ٥٣ في المائة، فإنه يتعين توفير تمويلات إضافية على وجه الاستعجال لتحسين مواقع الحماية وصيانتها.

هاء - تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية

٦١ - تقدم البعثة الدعم لأعمال آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وفق ما ينص عليه اتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في ٢٣ كانون الثاني/يناير، بوسائل من بينها توفير العناصر الأمنية المتنقلة والعناصر الأمنية المكّسة لحراسة المواقع الثابتة. أما الدعم المادي فيُقدّم على أساس استرداد التكاليف عملاً بمذكرة تفاهم وقع عليها الطرفان. وقد طلبت الهيئة الحكومية الدولية في الآونة الأخيرة إدخال تعديلات على مذكرة التفاهم، وتعكف البعثة في الوقت الراهن على بحث هذه التعديلات. وقد أوفدت الآن أفرقة للرصد والتحقق تابعة للهيئة الحكومية الدولية إلى ملكال وملوت والناصر في ولاية أعالي النيل، وبانتيو وباريانق في ولاية الوحدة، وبور في ولاية جونقلي، وأوفد فريق احتياطي إلى جوبا بولاية وسط الاستوائية. ويعمل الفريق المكلف بأكوبو (ولاية جونقلي) في موقع مشترك في بور.

٦٢ - وعلى صعيد المقر في جوبا، تنعقد اجتماعات منتظمة لآلية تنسيق مشتركة أنشئت للجمع بين كبار موظفي العمليات والتنسيق واللوجستيات، من البعثة ومن الهيئة الحكومية الدولية، بهدف تبادل المعلومات وتنسيق الدعم اللوجستي المقدم إلى الأفرقة والدوريات المشتركة. وعلى الصعيد المحلي، يقوم رؤساء أفرقة الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية، ومراكز عمليات البعثة على صعيد الولايات، وأفرقتها المعنية بالشؤون المدنية، وكبار ضباط الاتصال العسكري التابعون لها، بالتخطيط للدوريات المشتركة وتنسيقها. وتُسيّر الدوريات إما بمشاركة دوريات لقوة الحماية مكرّسة للفريق، وإما مع دوريات البعثة التي يمكن أن تنضمّ إليها أفرقة الرصد والتحقق.

٦٣ - وفي ٢٣ آب/أغسطس، ألقى شباب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان القبض على فريق للرصد والتحقق تابع للهيئة الحكومية الدولية بمجرد هبوطه في بوث الواقعة في مقاطعة مَيوم بولاية الوحدة، وأرغموه على السير مشياً إلى منطقة ويقوك، على بعد نحو أربع ساعات من بوث مشياً. ونتيجة لذلك، توفي ضابط الاتصال التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كان ضمن الفريق، وقيل إنه قضى من نوبة قلبية. وأُفرج عن الفريق في ٢٤ آب/أغسطس بطلب من الهيئة الحكومية الدولية، وأُخرجت البعثة الفريق من منطقة ويقوك ونقلته إلى بانتيو.

سادس - ملاك موظفي البعثة وحالة نشر القدرة التكميلية

٦٤ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٥٥ (٢٠١٤)، أجرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان استعراضاً كاملاً لملاك موظفيها. وستُدرج التغييرات التي أسفر عنها الاستعراض في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٦٥ - وكان مجلس الأمن قد رفع في هذا القرار قوام العنصر العسكري للبعثة إلى ١٢ ٥٠٠ جندي من جميع الرتب كحد أقصى، ورفع قوام عنصر الشرطة، بما فيه العدد الكافي من وحدات الشرطة المشكلة، إلى ٣ ٣٢٣ فرداً. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام قوات البعثة من الأفراد العسكريين ١٠ ٥٠٩ فرداً، فيما بلغ قوام عنصر شرطتها ٩٤١ شرطياً، منهم ٣٦٣ فرداً من أفراد الشرطة المشكلة و ٥٧٨ من أفراد الشرطة غير المشكلة.

٦٦ - وإلى غاية ١٨ أيلول/سبتمبر، نُشر ما مجموعه ٣ ٥٢٥ فرداً من العدد الإضافي المأذون به من الأفراد العسكريين والمحدد في ٥ ٥٠٠ فرداً. ووصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٨٥٠ فرداً من أفراد الكتيبة الرواندية من كتائب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وكتيبتان إثيوبيتان مجموع قوامهما ١ ٢٥٠ جندياً، إلا أن هذه

القوات لم تكن تعمل بكامل طاقتها بعد. وبالإضافة إلى ذلك، وصل ٥٠٠ فرد من نيبال ليكمل بذلك انتشار أفراد الكتيبة النيبالية البالغ عددهم ٨٥٠ فردا في جوبا. ويُتوقع أن يصل في تشرين الأول/أكتوبر أفراد كتيبة غانا الباقون وعددهم ٤٠٠ فرد، قادمين من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، و ٣١٠ أفراد من كتيبة كينيا. وبوصول هذه القوات الإضافية ستكمل المرحلة الثانية من عملية النشر التكميلي. ومن المقرر أن تشمل المرحلة الثالثة من تعزيز القوات كتيبة مشاة إضافية تأتي من الصين في تشرين الثاني/نوفمبر، ووحدة نهرية تكتيكية ووحدة هليكوبتر مسلحتين تكتيكيتين لم يُحدد بعد توقيت وصولها.

٦٧ - ووصلت هليكوبتر رواندية إضافية للخدمات العسكرية في آب/أغسطس، ويُتوقع أن تصل اثنتان أخريان بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر. ويُتوقع أيضا أن تُنشر بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر وحدة سريلانكية من للخدمات العسكرية تتألف من ثلاث طائرات، وبذلك سترتفع القدرة ذات الصلة إلى تسع طائرات هليكوبتر.

٦٨ - واتخذت البعثة خطوات لضبط النظام العام والأمن. فقد أنشأت البعثة مراكز للعمليات التكتيكية لتحسين عمليات التصدي للتهديدات الأمنية وزيادة تنسيقها. وعلاوة على ذلك، يواصل عنصر الشرطة التفاعل مع أفراد وقادة مجتمعات المشردين داخليا، حيث يقوم بزيادة الوعي العام بقضايا الأمن والسلامة. ويؤدي أيضا أفراد الشرطة المنتشرون خارج مواقع الحماية التابعة للبعثة مهام ذات صلة بالحماية ويسهمون في نظام البعثة للإنذار المبكر وذلك برصد الحوادث الأمنية والإجرامية والتفاعل مع السكان المحليين.

٦٩ - والبعثة بصدد إعداد خطط طويلة الأجل تكفل توفير الدعم للقوة واستدامتها لكي تضطلع بأنشطتها العملية. وتُعطى الأولوية أيضا لدعم عنصر الشرطة، بما في ذلك تزويد وحدات الشرطة المشكّلة الجديدة بالتدريب التوجيهي. ورغم التحديات الأمنية، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وطول مهل الشراء، والافتقار إلى القدرات الهندسية التجارية، أنشئت مرافق المعسكرات الأساسية لما عدده ٣ ٥٠٠ فرد من أفراد القوات المنتشرة حديثا في عواصم ولايات بانتيو وملكال وبور وجوبا المتضررة من النزاع.

٧٠ - وتنفذ البعثة بصرامة سياسة الأمم المتحدة التي تقضي بعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسائر أشكال سوء السلوك على يد أفرادها. وواصلت البعثة أنشطة الوقاية التي تقوم بها، مستهدفة أفراد الأمم المتحدة بجميع فئاتهم، والمجتمعات المحلية والأهالي في الولايات العشر كافة. ونفذت البعثة أنشطة للتوعية في صفوف قادة المجتمعات المحلية والمشردين داخليا والمنظمات الأهلية واللاجئين والأطفال والمعلمين، وكذلك

الجماعات النسائية، سعيًا منها إلى مواصلة التوعية بضرورة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والإبلاغ عنهما.

سابعاً - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات، والقانون الدولي الإنساني، وأمن موظفي الأمم المتحدة

٧١ - ظلت البعثة تتواصل مع المسؤولين بشأن الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات، الأمر الذي أثر سلباً على تنفيذ ولايتها. فقد سُجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٣٠ انتهاكا للاتفاق طالت أفراد البعثة ومبانيها ومعداتها. وجميع الانتهاكات عدا انتهاكا واحدا ارتكبتها أفراد نظاميون تابعون لحكومة جنوب السودان، بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة الوطنية. ولئن كانت الغالبية العظمى من الانتهاكات تتعلق بفرض قيود على حركة أفراد البعثة (مدنيين وعسكريين) عبر الطرق البرية والمجاري المائية، فقد وقعت أيضاً حوادث مضايقة، واعتقال واحتجاز غير مشروعين، وعمليات تفتيش غير قانونية لممتلكات الأمم المتحدة، ودخول مباني الأمم المتحدة بطرق غير قانونية، والتدخل في تنفيذ ولاية البعثة.

٧٢ - وفي ٢٢ و ٢٣ آب/أغسطس، ألقى جهاز الأمن الوطني في منطقة واو بولاية غرب بحر الغزال القبض على موظفين وطنيين تابعين للبعثة، ثم نُقل الموظفان من واو إلى جوبا. ولم تبلغ البعثة حتى الآن رسمياً بأسباب اعتقال هذين الموظفين واستمرار احتجازهما التعسفي، الأمر الذي احتجت عليه البعثة. وظل المجال مفتوحاً أمام البعثة لزيارة هذين الموظفين، وقد تأكد لديها أنهما في صحة جيدة فيما يبدو.

٧٣ - وتورط الجناح المعارض في الجبهة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في اثنين من حوادث تقييد حرية التنقل عبر المجاري المائية. وكان قد سُجل حتى ١٨ أيلول/سبتمبر وقوع ٤٩ حادثاً من حوادث تقييد التحرك التي أثرت على عمل الوكالات والصناديق والبرامج. وشملت معظم الحوادث المرتكبة قيام جهات حكومية وغير حكومية على السواء بفرض قيود ذات صلة بأعمال عدائية فعلية ومضايقة العاملين في المجال الإنساني وتقييد التنقل داخل البلد. وظل مسؤولو البعثة والأمم المتحدة يسعون لدى المسؤولين الحكوميين بجميع مستوياتهم من أجل كفالة الاحترام الواجب لاتفاق مركز القوات. وقد دأبت البعثة على إخطار الحكومة رسمياً بالانتهاكات عن طريق المذكرات الشفوية وفي الاجتماعات الرسمية التي تُعقد مع السلطات الحكومية. فقد وجهت البعثة ما مجموعه ١١ مذكرة شفوية وعقدت اجتماعين رسميين في الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم التعهد على مستويات عليا للسلطة

الحاكمة بمعالجة هذه المشكلة، فإن هذا التعهد لم يصل إلى المستوى الميداني بالفعالية اللازمة ولم يُفهم كما ينبغي. وعلاوة على ذلك، لم تطلع الحكومة البعثة حتى الآن على حصيلة أي من التحقيقات التي التزمت بإجرائها.

ثامنا - الجوانب المالية

٧٤ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام في قرارها ٢٩٣/٦٨ بالدخول في التزامات من أجل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٤٠٠ ٨٣٠ ٥٨٠ دولار. وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة لحساب البعثة الخاص ما قدره ٣٩٢,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ما قدره ٣ ٧٥٦,٣ مليون دولار. وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان قد سُدد للحكومات المساهمة بقوات تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - ملاحظات

٧٥ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل القتال بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، في ظل مؤشرات قوية على استمرار الحشد للقتال. ويبدو أن التمادي في انتهاك اتفاق وقف الأعمال العدائية يشير إلى أن الطرفين لا يزالان ينظران إلى العمل العسكري باعتباره إما حلا ممكنا للأزمة وإما أسلوبا ناجعا للتفاوض. ويجب على الطرفين الالتزام التام بعملية سلام تقوم على التفاوض والدخول في حوار هادف بدون شروط مسبقة. وهذا أمر ضروري لإنهاء معاناة مئات الآلاف من أهالي جنوب السودان المشردين، سواء من كان منهم في مواقع الحماية أو في سائر أنحاء البلد، كما أنه أمر ضروري للحد من حالة الضعف المستمرة التي يعيش فيها الملايين من لزموا مجتمعاتهم المحلية.

٧٦ - وقد كان وفد مجلس الأمن الذي زار جنوب السودان في منتصف آب/أغسطس شاهد عيان على الحالة الإنسانية الكارثية التي تعتمل في البلد. وأرحب بالزيارة التي قام بها وفد المجلس، وبالرسالة القوية التي أوصلها إلى الطرفين، وعزم المجلس على مواصلة العمل لإنهاء هذا التراع.

٧٧ - وفي ضوء ما سبق، يبدو واضحاً أنه يتعين ممارسة مزيد من الضغط على الطرفين ليتجاوزا خلافتهما وينفذا اتفاق وقف الأعمال العدائية نصاً وروحاً. فلا بد أن يعجل الطرفان بالدخول في حوار شامل للجميع ويتوصلا إلى تسوية سياسية شاملة مقبولة لدى الأطراف كافة.

٧٨ - ولا يزال يساورني قلق بالغ من الظروف المعيشية لمئات الآلاف من أهالي جنوب السودان المشردين، سواء في مواقع الحماية في مخيمات البعثة أو في سائر أنحاء البلد. ويساورني القلق أيضاً من حالة الضعف والمعاناة المستمرة التي يعيش فيها الملايين ممن لزموا مجتمعاتهم المحلية. فهذه محنة لا سبيل إلى التخفيف من وطأتها إلا بإسكات صوت المدافع. ولذلك أدعو الحكومة والمعارضة المسلحة على السواء إلى احترام اتفاق وقف الأعمال العدائية والتعجيل بإبرام اتفاق شامل يحقق السلام الدائم لجنوب السودان. وفي انتظار ذلك، تقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بالبحث عن حلول انتقالية لمواقع الحماية، التي لا شك في أنها ليست حلاً مستداماً للسكان المشردين داخلياً، وأن يدعموا المبادرات الرامية إلى تهيئة الظروف التي ستمكن المشردين داخلياً من العودة في نهاية المطاف إلى ديارهم. وسأطرح مقترحات محددة بشأن الحلول الانتقالية لمواقع الحماية في التقرير الذي سأرفعه في تشرين الثاني/نوفمبر إلى مجلس الأمن.

٧٩ - إن عمليات المساعدة الإنسانية الجارية في جنوب السودان هي الأكبر حجماً في الوقت الحالي من ضمن جميع عمليات تقديم المعونة التي ينحصر نطاقها في بلد واحد. غير أن المتاح لهذه العمليات من القدرات والموارد المالية يبقى بعيداً كل البعد عما يلزمها لمواجهة احتياجاتها الهائلة، إذ لم تتلق خطة الاستجابة للأزمات سوى ٥٣,٥ في المائة من التمويل اللازم لها حتى ١٩ أيلول/سبتمبر. وحتى الآن، وصل عدد الأشخاص الذين نزحوا من ديارهم داخل البلد بسبب العنف والخوف إلى ١,٣ مليون شخص، وعدد الذين فروا عبر الحدود إلى ٤٥٠.٠٠٠ شخص تقريباً. ويعاني ٣,٥ ملايين شخص تقريباً من انعدام الأمن الغذائي بدرجات ترقى إلى مستوى الأزمات وحالات الطوارئ. ويلوح في الأفق خطر تفاقم الوضع في الربع الأول من عام ٢٠١٥. ويتحمل البشر بقدر كبير مسؤولية هذه الأزمة. ويقع وزر المعاناة التي يعيش فيها الشعب في جنوب السودان على أكتاف قادته السياسيين. فعلى هؤلاء أن يتعاونوا مع بعثة الأمم المتحدة وجهات المساعدة الإنسانية بشكل كامل، وأن يسهلوا وصولها إلى أماكن عملها. وأناشد المجتمع الدولي من جديد أن يُدبر الموارد اللازمة لمساعدة الشعب في جنوب السودان.

٨٠ - وأشير إلى أن الحكومة وقيادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان تعهدتا بالعمل مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء العمل الإنساني في إطار شراكة تهدف إلى ضمان حرية تحرك هذه الجهات وتسهيل وصولها إلى الأماكن المحتاجة إلى المساعدات الإنسانية. بيد أن الاعتداءات لا تزال تتوالى على موظفي ومرافق الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. لذا أدعو الطرفين إلى اتخاذ خطوات ملموسة لترجمة التصريحات العلنية إلى إجراءات على أرض الواقع. وأدين بأشد العبارات الممكنة عمليات القتل البغيضة التي تعرض لها المدنيون الأبرياء وعمال المعونة الإنسانية في مقاطعة مابان. ويساورني قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد أن مدنيين ربما يكونون قد تعرضوا للتقتيل بسبب انتمائهم العرقي. وسيكون من المحتم أن يخضع الجناة للمساءلة عما ارتكبوا من جرائم خلال هذا النزاع لكي يتسنى إحلال السلام والاستقرار في البلد على المدى الطويل.

٨١ - وأدين بأشد العبارات الممكنة إسقاط مروحية تابعة للبعثة في ٢٦ آب/أغسطس، وأتوجه لأسر الضحايا بأصدق التعازي. وإذا ما أثبتت التحقيقات الجارية أن الطائرة سقطت نتيجة لعمل عدائي استهدف الأمم المتحدة، فلا بد أن تعامل الواقعة باعتبارها جريمة حرب ويساق مرتكبوها إلى العدالة والمساءلة.

٨٢ - وأثني على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي لا تدخر جهداً في الوساطة بين الأطراف المتعددة المشاركة في مفاوضات السلام الجارية التي تهدف إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية. وأشيد أيضاً بدور الهيئة الحوري في إنشاء آلية الرصد والتحقق التي اتفقت عليها الأطراف المتحاربة في اتفاق وقف الأعمال العدائية. وستواصل الأمم المتحدة بذل قصارى جهدها في دعم فريق الوساطة، بسبل منها توفير خبراء في المجالات الفنية الرئيسية المطروحة للتفاوض، إلى جانب العمل الميداني لأفرقة الرصد والتحقق التابعة للهيئة.

٨٣ - وأرحب بالعمل المتواصل الذي تضطلع به لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان التي أنيط بها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة خلال النزاع وتقديم توصيات تتعلق برأب الصدع والمصالحة والمساءلة وإصلاح المؤسسات. ولا بد أن تستوفي جميع تدابير المساءلة المعايير الدولية. ولن تتردد الأمم المتحدة في مواصلة معاونة اللجنة لتسهيل عملها.

٨٤ - ويدعو المجتمع الدولي بصوت واحد طرفي النزاع أن يفيا بتعهدهما بحل خلافاتهما بالسبل السلمية وإعلاء مصلحة البلد وشعبه على ما سواها. وقد آن الأوان لتصغي القيادة السياسية لهذه الدعوة وتحترم حق الشعب في العيش بسلام.

٨٥ - وأود أن أعرب عن عميق تقديري لما أبداه موظفو البعثة من شجاعة وتضحية، هؤلاء الموظفون الذين سيواصلون العمل تحت القيادة القديرة لممثلي الخاصة الجديدة، إلين مارغريت لوي، من أجل حماية عشرات الآلاف من المدنيين المهددين بالعنف البدني، ومن أجل إعادة الاستقرار الأمني. وأؤكد من جديد مساندتي التامة لهم. وأود أن أتوجه بالشكر، بوجه خاص، إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية لما قدمته للبعثة من أفراد نظاميين وأصول كانت البعثة في حاجة ماسة إليها. وأشيد أيضا بأفراد فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية لجهودهم الدؤوبة لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة والمنسقة التي يحتاجها السكان بشدة في حالات الطوارئ، رغم أنهم يعملون في ظروف شاقة وبيئة محفوفة بمخاطر جمة في كثير من الأحيان.